

قضايا وفتاوى الزكاة في تايلند

ISSUES AND FATWAS ON ZAKAT COLLECTION AND DISTRIBUTION IN THAILAND

Anwar Almustafa

Department of Syariah, Faculty of Islamic Studies and Social Sciences,

Universiti Sultan Azlan Shah, Bukit Chandan,

33000 Kuala Kangsar, Perak, Malaysia

Tel: +60192970614 Email: anwar@usas.edu.my

الملخص

هناك عدة قضايا في الزكاة في واقع حياتنا تحتاج إلى طرحها ومناقشتها لبحث سبل معالجتها حتى تؤدي الزكاة دورها العظيم كركن من أركان الإسلام الخمسة. هذه الدراسة بحثت قضايا وفتاوى تتعلق بالزكاة في تايلند دولة ذات أقلية مسلمة إحدى دول جنوب شرق آسيا. فقد شعر المهتمون من المسلمين في تايلند بقلّة تأثير الزكاة في حياة الناس وخصوصاً أصناف الزكاة منهم بدلالة وجود طائفة كبيرة من الفقراء والمساكين مع زيادة أموال المسلمين الملحوظة في السنوات الأخيرة عكس الأمر المفروض. ولم تكن إلا دراسات قليلة عن واقع الزكاة في تايلند، بعضها قديمة وبعضها الآخر دراسة عنه في مناطق معينة. فمن هنا هدفت الدراسة إلى وصف واقع الزكاة وإدارتها في تايلند محاولة إبراز قضاياها واقتراح الحلول لها. اعتمدت هذه الدراسة النوعية في جمع البيانات على مقابلة أشخاص هم في صلب إدارة الزكاة في المجتمع التايلندي بالمستويات المختلفة، واعتمدت أيضاً على الوثائق المختلفة؛ وفي تحليل البيانات على منهج التحليلي الوصفي. خصلت الدراسة إلى أن إدارة الزكاة في تايلند على مستوى الولايات عن طريق مجالس الدين الإسلامي لم تعد زكاة الفطرة إلى زكاة الأموال الأخرى إلا قدراً قليلاً غير ملموس لعدة أسباب منها: عدم ثقة التجار والأغنياء بالدور الذي يلعبه صندوق الزكاة بالمجلس والذي بدوره مسبب عن عدة عوامل منها: عدم النظام الشامل

للصندوق، وعدم كفاءة العاملين فيه، وعدم الترويج الكافي له. واقترحت الدراسة عدة حلول يجب أن يقوم بها المجلس المركزي الإسلامي كإقامة ورشات العمل لرفع كفاءة العاملين في صناديق الزكاة، وعقد ندوات علمية لطرح ومناقشتها قضايا الزكاة المستجدة؛ وأن يقوم بها مجالس الدين الإسلامي بالولايات كتحسين نظام إدارة الزكاة للصندوق بما يضمن حقوق الناس ويجلب ثقتهم فيه وغير ذلك. هذه الحلول تعتبر مهمة للجهات المعنية في خطوة نحو تفعيل مقاصد الزكاة في حياة المسلمين في تايلند.

الكلمات المفتاحية: الزكاة في تايلند، قضايا، فتاوى

Abstract

There are several issues regarding zakat in reality that need to be raised and discussed in order to address them for zakat to play its great role as one of the five pillars of Islam. This study examined issues and fatwas related to zakat in Thailand, a Southeast Asian country with a Muslim minority. Concerned Muslims in Thailand felt the lack of impact of zakat on people's lives, especially the groups eligible for zakat, as evidenced by the large presence of the poor and needy. While the Muslims' wealth in recent years noticeably increased, in contrast. There have been only a few studies on the reality of zakat in Thailand, some of which are dated and others are in specific regions. Hence, this study aims to describe the reality of zakat and its management in Thailand, trying to highlight its issues and suggest solutions. In data collection, this qualitative study relied on interviewing people who are at the core of zakat management in Thai society at different levels, and also relied on various documents. Analysing data uses descriptive analytical approach. The study concluded that the administration of zakat in Thailand at the state level through Islamic religious councils did not cover the zakat fitrah compared to the zakat of properties except a small, intangible amount. This happens for several reasons, including: the lack of trust of merchants and the rich in the role played by the zakat fund in the council, which in turn is caused by several factors, among them: the lack of a comprehensive system to run the fund, the incompetence of its employees, and its lack of adequate promotion. The study suggested several solutions that the Islamic Central Council should implement, such as holding workshops to raise the efficiency of workers in zakat funds, and holding scientific seminars to present and discuss emerging zakat issues. It should be carried out by the Islamic religious councils in the states, such as improving the zakat of property's management system in a way that guarantees rights of the people and boosts their confidence in it, and so on. These solutions are considered important for the concerned authorities in a step towards activating the purposes of zakat in the lives of Muslims in Thailand.

Keywords: *Zakat in Thailand, Issues, Fatwas*

مقدمة

جعل الله سبحانه وتعالى فريضة الزكاة ركنا من أركان الإسلام الخمسة. ففي هذا الجعل تُدرك بالضرورة أهميتها في حياة المسلمين أفرادا ودولة. وبما أن الزكاة شعيرة من شعائر الإسلام فيجب أن تظهر هذه الشعيرة في حياة المسلمين؛ فتجب أيضا كل الأعمال والخطوات التي تمهد لظهور هذه الشعيرة بين المسلمين؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما قرره أكثر الأصوليين ويعرف بمقدمة الواجب (Al-Iraqī, 2004).

ففي تطبيق أحكام الزكاة جمعا وتوزيعا بشكل مؤثر فعال على الأصناف الثمانية تتباين الدول الإسلامية ما بين دولة ناجحة في إدارتها ودولة متوسطة الأداء ودولة ضعيفة الأداء؛ هذا في مستوى الدول. أما في مستوى المجتمعات فهي كذلك تختلف من حيث تطبيق أحكام هذه الفريضة ما بين مجتمع أحسن إدارة أمر زكاة أفراده ومجتمع أخفق في ذلك. فمن هنا عُقدت مؤتمرات وندوات ولقاءات محلية وإقليمية وعالمية ل طرح القضايا التي تم أمر القائمين على الزكاة والبحث عن سبل التغلب على المعوقات من اقتراحات وحلول وعرض خبرات العمل في مجال الزكاة جمعا وتوزيعا وإدارة.

ففي مملكة تايلند إحدى دول جنوب شرق آسيا -المسلمون فيها يمثلون أكبر أقلية دينية- اهتم المسلمون فيها بأداء فرائض الدين مع انتشار أحكام الدين الظاهرة بينهم عن طرق مختلفة أبرزها دروس المساجد والمدارس الإسلامية التقليدية منها والحديثة. وفي الوقت الراهن وبعد ثورة تكنولوجيا المعلومات صارت الأحكام الدينية تدخل كل بيت مسلم عن طريق التلفزيون والإنترنت بوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، فظهر شعائر الدين من صلاة الجماعة والصوم والحج والحجاب وصلوات الأعياد وتم إنشاء البنك الإسلامي التايلندي استجابة لطلب المسلمين الحريصين على حل معاملاتهم البنكية والبعد عن الربا المحرم. لكن يلاحظ أن أمر الزكاة ووعيها ومعرفة أحكامها وخصوصا زكاة الأموال المختلفة غير زكاة الفطرة ما زال ضعيفا بالمقارنة مع شعائر الدين الأخرى المذكورة، ولم تفعل الزكاة تفعيلها المنشود في الأصناف الثمانية من حيث مقصد الإغناء وسد حاجة الفقراء وحاجة بقية الأصناف في الغالب بسبب فقدان المركزية في إدارة

الزكاة مع وجود هيئات مختلفة مع التشتت تعني بجمع الزكاة وتوزيعها، وأن نشاطات صناديق الزكاة على مستوى المجتمعات والقرى قاصرة على جمع زكاة الفطرة دون زكاة الأموال إلا في النادر.
(Arun Bunchum, Personal Communication, May 28, 2023)

فمن هنا رأى الباحث أنه من أمس الحاجة إجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع إدارة الزكاة في تايلند وإبراز قضاياها والفتاوى المتعلقة بها لأجل الوقوف على تصور كاف لواقع الزكاة وقضاياها تمهيدا لاقتراح الحلول المعالجة لها.

هناك دراسات عن الزكاة في تايلند مثل دراسة سليمان دورلاه وآخرين بعنوان Institution Zakat in Southern Border The Management of Zakat Funds in the Four Thailand: A Case Study of Provinces of Thailand جمع فيها المعلومات ما بين سنة 2016 إلى سنة 2019. توصلت الدراسة إلى أهمية الدور الذي يعمله مجالس الدين الإسلامي في الولايات وأعضاء إدارة المسجد في التطبيق الفعال في إدارة شؤون الزكاة. واقترحت إنشاء هيئة الزكاة على مستوى الدولة وتدريب الموظفين على الاحترافية في إدارة شؤون الزكاة حتى تصل الزكاة إلى أيدي مستحقيها الأصناف الثمانية وخصوصا الفقراء والمساكين بفعالية كبيرة. كما اقترحت إنشاء مكتب الزكاة في كل مسجد بالتعاون مع الإدارة المحلية في القرية إضافة إلى مشاركة مخرجي الزكاة في اتخاذ قرارات إدارة مكتب الزكاة (Dorlah, 2020)، فهذه الدراسة هي الأحدث فيما اطلع عليه الباحث. وأما الدراسات التي قبلها فهي قليلة جدا بل اثنتان كما ذكرته الدراسة السابقة هما دراسة عثمان وآخرين (2003) ودراسة ونغ مدتونغ (2004)، وهما كما ترى دراسة قديمة جدا.

دراسة الباحث من البحوث النوعية التي تعتمد على المقابلة أساسا لجمع البيانات وعلى المصادر والمراجع. وتستخدم منهج التحليل الوصفي لتحليل البيانات المجموعة. وتم اختيار عينات للمقابلة على مختلف المستويات في مكان الدراسة متكونة من: 1- الشيخ أرون بونشوم نائب شيخ الإسلام بتايلند ورئيس كبار العلماء بمجلس شيخ الإسلام، 2- الأستاذ علي سيسمنغ عضو كبار العلماء بمجلس شيخ الإسلام 3- الدكتور عبد الله أبو بكر عضو مجلس الدين الإسلامي بولاية جالا، 4- الأستاذ ذو الكفل حارث عضو

مجلس الدين الإسلامي بولاية فطاني، 5- حسن بن إبراهيم إمام قرية ندقبور بولاية فطاني، 6- مرشدي كالا عضو مؤسسة الزكاة والخيرية بجالا قسم العلمية، 7- مجاهد هيلي مسؤول إعداد لوائح صندوق الزكاة بمجلس الدين الإسلامي بولاية جالا.

وسبب اختيار هذه العينات المختلفة أنه تعبير عن واقع مؤسسات إدارة الزكاة في تايلند. الأول والثاني على مستوى الدولة، والثالث والرابع على مستوى الولاية، والخامس على مستوى القرية أي المسجد، والسادس على مستوى الهيئة الخيرية الحرة التي تعمل في المجتمع الذي هي فيه، والسابع بحكم الممارسة في إعداد صندوق الزكاة. ويعتمد البحث على المقابلة شبه المنظمة تدور أسئلتها حول إدارة الزكاة جمعاً وتوزيعاً والقضايا أو المشاكل التي وقفت وحالت دون تحقيق الأهداف المنشودة والحلول المقترحة.

تحتوي هذه المقالة على نقاط رئيسية هي: معلومات عامة عن تايلند والمسلمين، وإدارة المؤسسات الإسلامية في تايلند، والفتاوى في تايلند، والزكاة وإدارتها في تايلند، وقضايا الزكاة وتحدياتها في تايلند، ومقترحات الحلول منتهية بالخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع.

معلومات عامة عن تايلند والمسلمين

مملكة تايلند إحدى دول جنوب شرق آسيا مساحتها 513,120 كيلومتر مربع، وعدد سكانها حسب الإحصاء العام الماضي 2022م 66.09 مليون نسمة (Thailand Board of Investment, 2023). وعدد ولاياتها 77 ولاية. وتنقسم الولاية إدارتها إلى عدد من المحافظات، والمحافظات تنقسم إلى عدد من المناطق الفرعية، والمنطقة الفرعية تنقسم إلى عدد من القرى. والقرية الواحدة ذات المسجد الواحد يقام فيه صلاة الجمعة إضافة إلى المصلى إذا كانت كبيرة وكان سكانها من المسلمين. ويقدر نسبة المسلمين في تايلند بما يقارب 5% يعني عدد المسلمين حوالي 3,300,000 حسب الإحصاء الحكومي الرسمي مع أن هناك تقديرات أخرى أشارت إلى نسبة المسلمين في تايلند تتراوح ما بين 5 إلى 10% أي حوالي 6 ملايين نسمة. ويوزع وجود المسلمين بين المناطق المختلفة كما يلي: 44% منهم في الولايات الجنوبية الثلاث

فطاني، وجالا، وناراتيواس؛ و 34% في بقية الولايات الجنوبية الإحدى عشرة؛ و 11.75% في العاصمة بانكوك، و 8.61% في ولايات ضواحي العاصمة، و 1.64% يعيشون في بقية المناطق.

إدارة المؤسسات الإسلامية في تايلند

فيما يخص إدارة شؤون المسلمين في تايلند فقد صدر قانون إدارة الهيئات الإسلامية في سنة 1997، يتحتوي هذا القانون على 46 مادة فيه تنظيم شؤون المسلمين بمستويات القيادة المختلفة أعلاها: أولاً: ما يتعلق بمنصب شيخ الإسلام فقد ذكر فيه طريقة تعيين شيخ الإسلام، وشروطه، وسلطته وصلاحياته وما ينتهي به منصبه. ثانياً: ما يتعلق بإنشاء المسجد وإيادته. ثالثاً: ما يتعلق بالمجلس الإسلامي المركزي التايلندي: طريقة تعيين أعضائه، وشروط الأعضاء، وسلطته وصلاحياته، ومدة انتهاء العضوية، وما ينتهي به العضوية، والقواعد المتبعة في الاجتماع واتخاذ القرارات. رابعاً ما يتعلق بمجلس الدين الإسلامي بالولاية: طريقة تعيين أعضائه، وشروط الأعضاء، وسلطته وصلاحياته، ومدة انتهاء العضوية، وما ينتهي به العضوية، والقواعد المتبعة في الاجتماع واتخاذ القرارات. خامساً: ما يتعلق بلجنة المسجد بالقرية بالولاية: طريقة تعيين أعضائه، وشروط الأعضاء، وسلطته وصلاحياته، ووظائف الإمام والخطيب والبلال، ومدة انتهاء العضوية، وما ينتهي به العضوية، والقواعد المتبعة في الاجتماع واتخاذ القرارات

(The Administration of Islamic Organizations Act, 1997).

فرييس المسلمين الأعلى في تايلند يتمثل في شيخ الإسلام، وهو بدوره يشغل منصب رئيس المجلس المركزي الإسلامي التايلندي أيضاً، وهذا المجلس يتكون من أعضاء هم وكلاء مجالس الدين الإسلامي في الولايات -عضو واحد من كل مجلس- (ليس في كل ولاية من ولايات تايلند السبع والسبعين مجلسن الدين الإسلامي، وإنما يوجد المجلس في 39 ولاية فقط لأن الولاية التي عدد مساجدها أقل من 3 لا يحق للمسلمين فيها طلب إنشاء مجلس الدين الإسلامي حسب القانون) وأعضاء يتم تعيينهم من قبل شيخ الإسلام في حدود ثلث مجموع عدد الأعضاء.

ولشيخ الإسلام مجلسه الخاص، ويليه المجلس المركزي الإسلامي الذي يمثل محركاً لتطبيق هذا القانون. ويليه مجالس الدين الإسلامي في الولايات، ويليه لجان المسجد في كل قرية من قرى المسلمين أو المدن. فهذه القيادات الأربع تقود الأمة المسلمة في تايلند تحت قانون إدارة الهيئات الإسلامية سنة 1997م. وفيما يلي سلطة وصلاحيات كل قيادة:

- 1- سلطة وصلاحيات شيخ الإسلام (يحتاج ترجمة مادة 8)
- 2- سلطة وصلاحيات المجلس المركزي الإسلامي التايلندي (يحتاج ترجمة مادة 18)
- 3- سلطة وصلاحيات مجلس الدين الإسلامي بالولاية (يحتاج ترجمة مادة 26)
- 4- سلطة وصلاحيات لجنة المسجد، والإمام، والخطيب، والبلال (يحتاج ترجمة مادة 35).

الفتاوى في تايلند

ورد في قانون إدارة الهيئات الإسلامية لسنة 1997 مادة 8 فقرة 4 أن لشيخ الإسلام سلطة إصدار الفتاوى التي تخص أحكام الإسلام. ففي سبيل ذلك فإن شيخ الإسلام يعين لجنة استشارية تتكون من العلماء والخبراء فيصدر الفتوى بعد عرض المسألة ومناقشتها في اللجنة، ويمكن أيضاً أن يصدر الفتوى باجتهاد من شيخ الإسلام بلا واسطة اللجنة (علي سيسمنغ، مقابلة شخصية، يونيو 4، 2023). فإصدار الفتاوى من سلطة شيخ الإسلام وليس من سلطة المجلس المركزي الإسلامي التايلندي بالرغم من أن شيخ الإسلام هو رئيس المجلس المركزي الإسلامي التايلندي بحكم القانون كما ورد في مادة 16 من قانون إدارة الهيئات الإسلامية لسنة 1997. ومع أن هذه الفتاوى الصادرة من قبل شيخ الإسلام قد ألبس عليها الثوب القانوني إلا أنها ليست ملزمة بل هي إرشاد وبيان للأحكام الشرعية للمسلمين بحكم طبيعة الفتوى التي هي كذلك والمخالفة لطبيعة القضاء الملزمة.

وليس لمسائل الزكاة إلا قدر قليل من فتاوى شيخ الإسلام مثل ما كانت تحديداً لقدر النصاب في الأموال الزكوية، وكانت معظم الفتاوى متعلقة بالمسائل المعاصرة مثل مسائل الحلال والحرام من الأطعمة المنتجة

صناعيا بإدخال عناصر لم يتبين حلالها من حرامها، والمسائل الطبية، ومسائل الحج والعمرة وغير ذلك مما أشكل على المسلمين حكمه الشرعي (Fatwas of Sheikhu Islam, n.d.). ولعل عدم وجود الفتاوى في مسائل الزكاة يرجع سببه إلى أن زكاة الفطرة هي التي يجمعها لجان المساجد في جميع أنحاء البلاد غالبا، وأن أحكامها معروفة موضحة في المذهب الشافعي الذي هو مذهب أكثر المسلمين في تايلند، وليس فيها أمور مشكلة طالما أن الصاع من الأرز هو المدفوع من قبل المزكي بخلاف زكاة الأموال التي لم يكن لمراكز جمع الزكاة منها إلا قدر قليل (Murshidi Kalo, Personal Communication, June 1, 2023)، فهي مشتتة يخرجها التجار مثلا للأصناف بأنفسهم أو بواسطة عالم أو شيخ. فواقع زكاة الأموال في تايلند خارج عن مراقبة وإشراف قيادات المسلمين من مجلس شيخ الإسلام، والمجلس المركزي الإسلامي التايلندي، ومجالس الدين الإسلامي في الولايات، ولجان المساجد في المدن والقرى، وليس لها إحصائيات لحد الآن حسب اطلاع الباحث. ويرجع السبب في عدم وجود مسائل الزكاة في فتاوى شيخ الإسلام أيضا إلى أن إدارة الزكاة هي إدارة محلية كلجنة المسجد في القرية أو مجلس الدين الإسلامي في الولاية فبالتالي القائمون عليها هم الذين يواجهون مشاكل إدارة الزكاة فمن هنا يجتهد كل منهم في التعرف على حكم المسألة سواء أكان عن طريق المفتي المعين من قبل مجلس الدين الإسلامي أو عن طريق العالم من أعضاء لجنة الزكاة بالمجلس أو عن طريق الإمام المسؤول المشرف على لجنة المسجد الذي يكون غالبا ممن يعرف الأحكام الشرعية أو هو بدوره يسأل من هو أعلم منه من العلماء.

ومع أن سلطة الفتوى مخصصة لشيخ الإسلام قانونا لكن لا ينفي ذلك ممارسة الفتاوى من العلماء في البلاد كونها واجب العلماء في حالة الاستفتاء، فعلى مستوى الولاية يتم تعيين المفتي بمجلس الدين الإسلامي لكن هذا لا يعني أن أعضاء المجلس الذين هم من العلماء لا يمكنهم الفتوى لمن يسألهم من الناس. وفي مستوى القرية من قرى المسلمين أو المدينة فالناس يعتمدون على من يثق فيهم من العلماء في سؤال مسائل الدين. وفيما يخص مسائل الزكاة المرء يسأل من يعرفه من العلماء، وكثيرا ما تكون هذه المسائل في زكاة النقود والحلي من الذهب وزكاة التجارة وزكاة الشركة من المسائل القديمة والمعاصرة وهنا

تواجه العالم كما كبيرا من مسائل الأحكام والذي يجعله يبحث ويطلع على فتاوى من علماء العالم. وبسبب كون هذه الأحكام من الأحكام المالية فقد يصعب على العالم تصور المسائل الواقعة نظرا لأنها معقدة مركبة من العقود أحيانا ولأنها مما لم ينص عليه في كتب الفقه فتحتمج إلى التكييف الفقهي لها مما سبب في وجود الالتباس على الأحكام. فهنا تحتم على الجامعات الإسلامية والكليات الشرعية تأصيل المسائل المعاصرة وتكييفها في مناهجها المختلفة لتخريج حاملي الشهادة في الشريعة الإسلامية واعين بالمسائل المعاصرة أو على الأقل يتكون لديهم ملكة البحث في هذه المسائل؛ لأن الاكتفاء بما هو موجود في كتب الفقه التراثي فقط لا يفي في سد الفجوة العلمية بين الناس والمسائل المعاصرة، فيكون الناس في جهل وفوضى في أمر دينهم.

هذا فيما يخص الفتاوى، أما ما يخص تفاصيل الإجراءات التي تتعلق بقانون إدارة الهيئات الإسلامية لسنة 1997 والتي تتصف بالإلزام القانوني فمن سلطة وزارة الداخلية في بعضها وتسمى اللوائح الوزارية كإجراءات طلب إنشاء مسجد جديد وضمه مع مسجد آخر وإلغائه؛ ومن سلطة المجلس المركزي الإسلامي التايلندي في معظمها وتسمى لوائح المجلس المركزي الإسلامي التايلندي كلوائح تخص زواج القصر، ولوائح بشأن إجراءات النظر في الانتهاء من عضوية المجلس المركزي الإسلامي ومجلس الدين الإسلامي ولجنة المسجد، ولوائح بشأن الانتهاء من صلاحية الإمام والخطيب والبلال. فهذه اللوائح تتسم بالإلزامية فيما يتعلق بالشؤون الإسلامية بخلاف الفتاوى الصادرة من شيخ الإسلام التي تهدف إلى بيان وتوضيح الأحكام الشرعية للمسلمين في تايلند.

الزكاة وإدارتها في تايلند

فرضية الزكاة من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة للمسلمين في تايلند ولا يمنع انتشار العلم بالفرضية كونهم أقلية في هذه الدولة ذات الأغلبية البوذية لأنها من أركان الإسلام، لكن تفاصيل الأحكام في الزكاة فقد تباينت معرفة المسلمين بها من جاهل ومقل ومتوسط ومكثر وعالم. إلا ما كان من أمر المؤلفلة قلوبهم

فيتوقع أن يكون بعضهم جهل فرضية الزكاة في بداية الأمر ومع مرور الوقت فيصبح العلم بها من الضروريات بالنسبة له.

أ- زكاة الفطرة

والزكاة تنقسم إلى قسمين: زكاة الفطرة، وزكاة الأموال الزكوية. وبخصوص زكاة الفطرة فغالب المسلمين يؤدونها سنويا في رمضان إلى لجنة المسجد في القرية أو المدينة التي يعيشون فيها، ويوجد من يخرجها إلى أشخاص من الفقراء والمساكين يعرفهم. وفي الغالب الناس يخرجون زكاة الفطرة صاعا من الأرز يشترونه من لجنة المسجد ثم يتصدقون بها إلى لجنة المسجد أي إلى الإمام لأنه العامل الرسمي على الزكاة بتعيين من قبل القاضي الشرعي الضروري من مجلس الدين الإسلامي بالولاية. وفي ثلاث السنوات الأخيرة وجد تشجيع من مجلس الدين الإسلامي في بعض الولايات لأئمة المسجد أن يحثوا الناس على إخراج زكاة الفطرة بالنقود تقليدا للمذهب الحنفي حتى تقل على المسجد مؤنة حفظ ونقل صيعان الأرز الكثيرة نظرا إلى شدة حاجة أصناف الزكاة إلى النقود لا إلى الطعام (Zulkifli bin Haris, Personal Communication, May 27, 2023).

وبعد تجمع زكاة الفطرة في يد لجنة المسجد الإمام يقسمها إلى ثمانية. فالثلث $1/8$ يقسمه بين أفراد صنف الفقراء الموجودين في القرية، والثلث الآخر يقسمه بين أفراد صنف المساكين وهكذا مع مراعاة حاجة كل فرد منهم؛ مع ملاحظة أن مجلس الدين الإسلامي في بعض الولايات كولاية فطاني يفرض على أئمة المساجد في الولاية أن يؤدوا ثمن $1/8$ ما تجمع لديهم من زكاة الفطرة إلى صندوق الزكاة التابع للمجلس أي من مصرف الرقاب حتى يتصرف المجلس في هذه الأموال ويقسمها إلى المحتاجين من أصناف الزكاة. وإذا فرض أن صنفا أو أكثر من أصناف الزكاة لم يوجد في القرية كالمؤلفة قلوبهم أو ابن السبيل أو الغارمين فإمام المسجد يؤدون نصيب هذه الأصناف المفقودة إلى صندوق الزكاة التابع للمجلس بالولاية (ولاية فطاني على سبيل المثال)، ثم يسمح للإمام أن يملأ استمارة يبين فيها ما إذا كانت قرينته بحاجة إلى مزيد زكاة لسد حاجة أفراد الأصناف الموجودة في القرية على سبيل المثال أصناف الفقراء والمساكين والغارمين، فهنا مجلس الدين الإسلامي يعطي الإمام قدرا من أموال الزكاة حسب الحاجة الميينة في الاستمارة (Hasan

ويخالف مجلسُ الدين الإسلامي بولاية جالا الطريقة المتبعة لدى مجلس الدين الإسلامي بولاية فطاني فإنه لم يفرض على أئمة المساجد في ولاية جالا الثمن $1/8$ من الزكاة، وإنما يطلب المجلس مبلغ 1000 بات (ما يساوي 130 رنجيت ماليزي) كمساعدة مالية يقدمها كل مسجد إلى المسجد، وهذا المبلغ في الغالب جزء من الأرباح التي تحصلت للمسجد نتيجة بيع صيعان الأرز إلى الناس في القرية في رمضان ويدفعونها إلى لجنة المسجد زكاة فطرتهم (Abdullah) (Abubaka, Personal Communication, May 23, 2023).

يظهر للباحث أن أئمة المساجد كانوا يحرصون على تطبيق القول الراجح في المذهب الشافعي في تقسيم الزكاة على ثمانية وإن كانت زكاة الفطرة (al-Syirbini, 1997)، وفيكون الثمن $1/8$ نصيب أفراد الصنف الواحد، فإذا عدم بعض الأصناف فإنه ينقل نصيب هذا الصنف المفقود في القرية إلى مجلس الدين الإسلامي بالولاية حتى يصرفه إلى أفراد هذا الصنف الموجودين من مناطق أخرى في الولاية، فإمام المسجد بصفته عاملاً مؤملاً على أمر الزكاة من قبل القاضي الشرعي الضروري بمجلس الدين الإسلامي يتصرف في الزكاة التي جمعها في القرية حسب تعليمات المجلس، ومن هنا فهو لا يقسم الزكاة أساساً على عدد الأصناف الموجودة في القرية (وفي الغالب يوجد 3-5 أصناف في القرية) لأنه عامل فقط وليس إماماً. قال النووي في منهاج الطالبين: "فصل يجب استيعاب الأصناف إن قسم الإمام وهناك عامل، وإلا فالقسمة على سبعة، فإن فقد بعضهم فعلى الموجودين، وإذا قسم الإمام يستوعب من الزكوات الحاصلة عنده آحاد كل صنف، وكذا يستوعب المالك إن انحصر المستحقون في البلد ووفى بهم المال، وإلا فيجب إعطاء ثلاثة، وتجب التسوية بين الأصناف" (al-Nawawi, 2005). هذا في ولاية فطاني، أما في ولاية جالا فإمام المسجد كعامل للزكاة يفوض إليه أمر تقسيم الزكاة إلى الأصناف من أهل القرية، فهو يقسم الزكاة على عدد الأصناف الموجودة في القرية، ثم يستوعب أفراد كل صنف؛ إذ الغالب انحصار عددهم في القرية الواحدة. وطريقة معرفة الإمام للمستحقين من الأصناف وخصوصاً الفقراء والمساكين تكون عن طريق طرح أسمائهم في اجتماع لجنة المسجد ليتم النظر ومناقشة أحوالهم حتى تقتنع اللجنة أنهم ممن يجوز له قبول الزكاة، وإذا حصل تردد في شأن شخص فإن الإمام أو وكيله سيقابل الشخص حتى يتأكد من حاله واستحقاقه للزكاة (Hasan Bin Ibrahim, Personal Communication, May 5) 2023). ويمكن القول أن إدارة زكاة الفطرة في

تايلند على سبيل العموم جيدة ولا تثير أية مشاكل لحد الآن. والخلاف بين المذهب الشافعي والمذهب الحنفي في إخراج النقود بدلا عن الطعام لا يسبب النزاع بين الناس بل هو تيسير لهم وللجهات المسؤولة، وخلاف هذه الأمة في المسائل الفرعية رحمة.

ب- زكاة الأموال

لم يكن يجمع زكاة أموال المسلمين في تايلند وتوضع في مجلس شيخ الإسلام أو المجلس المركزي الإسلامي التايلندي؛ لأن ذلك لم يكن هدفا مطلوباً لإدارة الزكاة في تايلند لتفرق المسلمين في جميع أنحاء البلاد، فيكون الأصلاح لإدارة الزكاة أن يوكل المجلس المركزي الإسلامي التايلندي بصفته رئيساً ومشرفاً على مجالس الدين الإسلامي في الولايات (هناك 39 مجلساً في 39 ولاية من ولايات تايلند الـ 77، ولم يكن مجلس في كل ولاية لأن القانون حدد وجود 3 مساجد فأكثر في ولاية حتى يحق لها أن تنشئ مجلس الدين الإسلامي الخاص بها) مجلس الدين الإسلامي في كل ولاية أن ينشئ صندوقاً خاصاً بالزكاة.

ولأهمية الزكاة وتأثيرها البالغ في سد حاجات الأصناف الثمانية على وجه الخصوص وفي حياة باقي المسلمين على سبيل العموم انطلاقاً من كونها ركناً من أركان الإسلام وأن أثرها الفعال في محاربة الفقر وغيره مشاهد من تجارب بعض الدول الإسلامية الناجحة كدولة الكويت ودولة الإمارات وماليزيا، وأن تأثير الزكاة في تايلند ضعيف لتشتت أمرها وعدم المركزية في إدارتها قرر أهل الشأن من المسلمين في تايلند أن يقترحوا على البرلمان التايلندي مسودة ما يسمى بقانون تعزيز أعمال صندوق الزكاة وذلك في سنة 2006، ولكن الأمر لم يتم واقترحوا على الحكومة أيضاً في سنة 2011 وحصلت بعض العرقلات فلم تنجح، وسعوا مرة أخرى في سنة 2015 فلم يوفق لها أن تدخل في اجتماع المجلس الوزاري لحصول بعض الخلافات الفنية بين أعضاء لجنة إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية بالطريقة الإسلامية تحت مجلس الإصلاح الوطني الذي بدوره هو أيضاً لم يفهم الدور الحقيقي للمجلس المركزي الإسلامي التايلندي (Thrilling!! The Zakat)
(Act: Survive or stay in this government?,” n.d).

وفي الواقع هذه مسودة القانون مهمة جداً لتنظيم إدارة شؤون الزكاة للمسلمين في تايلند لكسب ثقة المزمكين وضمان شفافية صندوق الزكاة وإيجاد الشرعية للحالات الخارجية من أموال الزكاة كمساعدة مالية من

حكومات الدول الإسلامية الغنية كدول الخليج العربي؛ وبدون التقنين لصندوق الزكاة تكون الحوالات الخارجية من الدول الإسلامية محل تهمة لتمويل الإرهاب.

ومع عدم نجاح مشروع التقنين فإن المجال ما زال مفتوحا لاقتراحه على البرلمان التايلندي في المستقبل. وقد انتهز المجلس المركزي الإسلامي التايلندي فرصة هذه الفترة (عدم تقنين المسودة) فنظر في مسودة القانون فنظمها فيما يسمى اللوائح بشأن تعزيز صندوق الزكاة سنة 2016 وحث مجالس الدين الإسلامي في الولايات أن ينشئ صندوق الزكاة بالمجلس مع دعم مالي من المجلس المركزي. فعلى سبيل المثال مجلس الدين الإسلامي بولاية جالا بعد إرسال وكيل منه إلى اجتماعات مع المسؤولين بصندوق الزكاة بالمجلس المركزي الإسلامي قرر أن ينشئ ما يسمى بلوائح صندوق الزكاة بالمجلس وتكوين أعضاء الصندوق وتم تسجيل الصندوق رسميا بالمجلس المركزي في سنة 2019 (Mujahed Hiley, Personal Communication, June 5,) (2023).

هذا ما يخص إدارة الزكاة على المستوى الوطني في تايلند. أما على مستوى الولايات فقد وجد بيت المال بمجلس الدين الإسلامي من قديم الزمان لأنه المكان الذي يودع فيه الأموال للمصالح العامة يتصرف فيها المجلس كالباقى من التركة لا مستحق لها من الورثة ورسوم تسجيل عقد النكاح ورسوم استمارة رسمية تصدر من المجلس وأموال الدعم من الحكومة وكذلك الزكاة المدفوعة إلى المجلس. ولم يكن هناك صندوق مخصص للزكاة، فيتصرف في تقسيم الزكاة مثلا في المجلس بولاية جالا القاضي الشرعي الضروري بوحده على أن يبين ما جمعه وما صرفه لاجتماع أعضاء المجلس. ويلاحظ قلة عدد الذين يخرجون زكاة أموالهم إلى مجلس الدين الإسلامي كون الزكاة فيها تدار من قبل شخص ولم يكن صندوقا خاصا بها، ولعدم وجود التشجيع من المجلس أو من قبل أئمة المساجد تشجيع صرف الزكاة إلى المجلس، ولكون الناس يخرجون أموالهم بأنفسهم إلى من يعرفهم من الأصناف أو إلى بعض الجمعيات الجامعة للزكاة. وبهذا لم يبرز إدارة الزكاة في مجلس الدين الإسلامي بالولاية.

هذا كان واقع إدارة الزكاة في كثير من مجالس الدين الإسلامي بالولايات. لكن الآن وبعد ما هدف قسم الزكاة والضمان الاجتماعي بالمجلس المركزي الإسلامي التايلندي إلى تشجيع ودعم مجالس الدين الإسلامي بالولايات بإنشاء صندوق الزكاة الخاص بالمجلس فهنا تمت اجتماعات في بحث ومناقشة الأوضاع الحالية وقد أسفرت عن استجابة كثير من مجالس الدين الإسلامي بإنشاء صندوق الزكاة وإدارتها بشكل نظامي حسب اللوائح التي تم الاتفاق عليها من قبل الأعضاء ويصدق عليها مجلس الدين الإسلامي.

هذا من حيث إنشاء صندوق الزكاة، أما من حيث واقع إدارة صندوق الزكاة فحسب مقابلي مع ثلاثة من أعضاء مجالس الدين الإسلامي من ولاية بانكوك العاصمة وولاية فطاني وولاية جالا أن قدر زكاة الأموال المصروف إلى صندوق الزكاة التابع لمجلس الدين الإسلامي ضئيل. ففي مجلس الدين الإسلامي بالعاصمة لم يتحرك كثيرا لقلة الزكاة المدفوعة إلى الصندوق, Arun Bunchum, Personal Communication, (May 28, 2023). وفي ولاية فطاني بدأ مجلس الدين الإسلامي السنة الماضية بمشروع زكاة المال (والأموال الموجودة بصندوق الزكاة هي حاصل ما جمعه من زكاة الفطرة من أئمة المساجد بالولاية وهي 720 مسجدا) قاصدا التجار المسلمين في المدن الكبرى في فطاني، فأرسل المجلس بدعوة التجار إلى الاجتماع لتعريفهم بالمشروع وبأهدافه وبأهمية جمع هذه الزكوات في صندوق واحد يديره المجلس. ويكون صندوق الزكاة فيما يخص زكاة الأموال في بداية الطريق (Zulkifli Haris, Personal Communication, May 27, 2023). وفي ولاية جالا فقد سبق أنه تم الحصول على شهادة تسجيل صندوق الزكاة رسميا موقع عليه من قبل المجلس المركزي الإسلامي في سنة 2019، لكن الصندوق لم يتحرك أيضا لقلة ما دفع إليه من زكاة الأموال، بل ويبقى هناك من دفع الزكاة إلى عضو من أعضاء المجلس يديره بنفسه وليس إلى الصندوق. ويلاحظ أن القدر المشترك من أسباب عدم فاعلية صندوق الزكاة ضالة قدر الزكاة المسببة عن أمور منها عدم الترويج للصندوق وإن حصل الترويج فلم يحصل الصندوق على ثقة الناس، وتشتت مخارجي الزكاة من التجار وأصحاب النقدين بين دفعها بأنفسهم وبين دفعها إلى مؤسسات خيرية ولم يكن للصندوق بالمجلس نصيب منها إلا قليلا.

وهناك مؤسسات وهيئات زكاة تطوعية وتكثر في المدن الكبرى بتايلند بعضها اختصت باسم الزكاة وأغلبها لم تختص بالزكاة بل تستقبل جميع صور التبرعات لأصرفها للأيتام ولمصالح المسلمين. منها جمعية Sattachon للتعليم والأيتام، ومؤسسة Islamic Heritage Conservation Foundation، ومؤسسة Muslims For Peace Foundation. وهذه المؤسسات لها نشاطات واسعة تستقبل قدرا كبيرا من دعم المسلمين من التبرعات والزكوات بفضل قنوات بالأقمار الصناعية تابعة لها وبفضل الكوادر العاملة فيها حيث تجلب ثقة الناس. وهذه المؤسسات المذكورة في مدينة بانكوك العاصمة، لكن لضيق الوقت لم يسع الباحث أن يجري المقابلات أو الحصول على الإحصائيات الدقيقة لجمع الزكاة وصرفها.

وفي ولاية جالا أنشئت مؤسسة الزكاة والخيرية في سنة 2015م حصيلة التعاون بين الجهات الإسلامية المختلفة مثل جمعية الشباب المسلم في تايلاند، جمعية الهلال الطبية، نادي المعلمين المسلمين في ولاية جالا، نادي المسؤولين الحكوميين المسلمين في ولاية جالا، ورجال الأعمال المسلمين وغيرهم. وفي السنوات الأخيرة المؤسسة استخدمت أيضا منصة شاملة لنظام الزكاة عبر الإنترنت طورها جمعية خريجي كلية الاقتصاد بجامعة فطاني. وكانت حصيلة جمع الزكاة سنويا تقريبا 130,000 رنجيت ماليزي تقسمها المؤسسة 60% لصفني الفقراء والمساكين، 12% للعاملين من المؤسسة، والباقي 28% مقسم بين الأصناف المتبقية. وكان ضمن الزكاة المصروفة إلى الفقراء والمساكين إتمام بناء المنزل في حدود 13,000 رنجيت ماليزي، وشراء الآلات اللازمة لكسب العيش لهم (Murshidi Kalo, Personal Communication, June 1, 2023).

قضايا الزكاة وتحدياتها في تايلند

تبين مما سبق ومن خلال مقابلة الأشخاص المذكورين في البحث أن هناك مجموعة من القضايا تمثل تحديات للمسلمين في سبيل تطور وتقدم إدارة الزكاة في تايلند وخصوصا زكاة الأموال ولا بد من بحث سبل معالجتها حتى تؤدي الزكاة كركن من أركان الإسلام دورها المنشود. هي كما يلي:

- عدم المركزية في جمع الزكاة على مستوى الولاية

- عدم ثقة التجار وأصحاب الأموال بصندوق الزكاة التابع لمجلس الدين الإسلامي
- عدم كفاءة أعضاء صندوق الزكاة التابع لمجلس الدين الإسلامي
- هوية المستحقين للزكاة وخصوصا الفقراء والمساكين
- عدم تقنين قانون تعزيز أعمال صندوق الزكاة
- عدم توعية المسلمين بأهمية الزكاة في محاربة الفقر وبأهمية جمعها في صندوق واحد
- عدم الإحصائيات للأصناف المستحقين للزكاة

فهذه القضايا بعضها سبب للبعض الآخر، فعدم كفاءة أعضاء صندوق الزكاة مثلا سبب في عدم ثقة التجار. وبعضها مسبب عن القضية الكبرى وهي عدم المركزية في جمع الزكاة على مستوى الولاية، هذه الظاهرة هي التي سببت في قلة تأثير الزكاة في حياة المسلمين وعدم تحقيق مقاصد الزكاة وهي إغناؤهم وتحويلهم من اليد السفلى إلى اليد العليا، والشاهد على ذلك وجود طائفة كبيرة من الفقراء والمساكين في المجتمع لم تعالج قضيتهم إلا قليلا مع زيادة أموال المسلمين كما هو مشاهد مثلا في الولايات الجنوبية الثلاث يعني فطاني وجالا وناراتيواس.

مقترحات الحلول

وفيما يلي مقترحات الحلول جمعها الباحث من بعض المقابلات وبعضها من اقتراح الباحث:

- 1- على المجلس المركزي الإسلامي عن طريق قسم الزكاة والضمان الاجتماعي مضاعفة الجهود لتعزيز شأن صناديق الزكاة بمجالس الدين الإسلامي في الولايات بكافة الطرق والوسائل الممكنة مثل إقامة ورشات العمل لأعضاء صندوق الزكاة بمجلس الدين الإسلامي في الإدارة ذات الكفاءة العالية من حين لآخر، ودراسة مستفيضة لبعض النماذج الناجحة من هيئات الزكاة في الدول المجاورة مثل ماليزيا وإندونيسيا

وبروناي وسنغافورة وفي دول العالم الإسلامي حتى يتكون لدى قسم الزكاة والضمان الاجتماعي فكرة واضحة عما يجري في الهيئات الناجحة ليطور بعد ذلك قالباً واحداً متقناً لصندوق الزكاة.

2- على مجلس الدين الإسلامي بالولاية عن طريق صندوق الزكاة إعداد النظام الشامل لإدارة الزكاة باحترافية عالية، وذلك بالاستعانة بالمتخصصين في كل المجالات المطلوبة، وهذا النظام يشمل أيضاً إيجاد قاعدة البيانات الكاملة للمستحقين من الأصناف الموجودة في الولاية عن طريق أئمة المساجد المشرفين مباشرة على سكان القرى وكذلك المدن؛ والحرص على شفافية النظام، والعمل على ترويح أحدث تغيير عمله الصندوق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي لجماهير المسلمين، وهذا العمل الإعلامي مهم جداً لتغيير الصورة السلبية لصندوق الزكاة في نظر الناس. وعلى المجلس أيضاً عقد اجتماعات مع أئمة المساجد لإطلاعهم على أحدث ما وصل إليه صندوق الزكاة من نظام ولوائح وتوكيلهم في توصيل رسالة الصندوق إلى الناس تحت إشرافهم من أهل القرى والمدن.

3- العمل المستمر لإنجاح مشروع تقنين قانون تعزيز أعمال صندوق الزكاة لما فيه من فوائد عظيمة للمسلمين في تنظيم شؤون الزكاة وضمان حقوق الناس لتحكم القانون بصفة الإلزام في جوانب مختلفة مثل طريقة إنشاء صندوق الزكاة والشروط المطلوبة في أعضاء الصندوق وإجراءات الاجتماع لاتخاذ القرارات وانتهاء العضوية وغير ذلك.

4- الحرص على التعاون والتنسيق بين صندوق الزكاة والجهات الحكومية وغير الحكومية لدعم نشاطات الصندوق، ولترويجها للناس.

5- العمل الدائم على رفع كفاءة العاملين في صندوق الزكاة وتزويدهم بالمهارات اللازمة في إدارة الصندوق.

6- على المجلس المركزي الإسلامي إقامة سلسلة من ندوات الزكاة يدعى فيها مندوبان مثلاً من أعضاء صندوق الزكاة بمجلس الدين الإسلامي في كل ولاية يطرح ويناقش فيها المستجدات في أحكام الزكاة المعاصرة.

خاتمة:

تمت هذه الدراسة الهادفة إلى وصف واقع إدارة الزكاة في تايلند وقد خصلت إلى وجود الضعف الملحوظ في جمع زكاة الأموال بخلاف زكاة الفطرة على مستوى مجالس الدين الإسلامي وعلى مستوى لجان المساجد؛ لأجل أن الناس يخرجون الزكاة بأنفسهم أو يصرفونها إلى هيئات الزكاة المختلفة أو قد يكون بعضهم لا يخرجون الزكاة جهلاً أو بخلاً (وهذا يحتاج إلى بحث مستقل). وتم إبراز أهم قضايا الزكاة في تايلند التي هي المسؤولة عن واقع الزكاة فيها مع اقتراح الحلول المناسبة والتي يجب على المسؤولين القائمين على أمر الزكاة أن يبذلوا جهودهم لتحصيلها أملاً في أن تعود الزكاة تلعب دورها المنشود في حياة المسلمين.

قائمة المصادر والمراجع

- “Thrilling!! The Zakat Act: Survive or stay in this government? (n.d.). Muslimthai post. <https://news.muslimthai post.com/news/24836>.
- Al-‘Irāqī, W. A. A. (2004). *Al-Ghaith al-Hāmi Sharḥ Jam’ al-Jawāmi’* (1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Khaṭīb, S. M. A. (1997). *Muḥnī al-Muḥtāj ilā Ma‘rifah ‘Alfāz al-Minhāj* (1st ed.). Beirut: Dar al-Ma‘rifah.
- Al-Nawawī, A. M. Y. (2005). *Minhāj al-Ṭālibīn wa ‘Umdat al-Muftīn* (1st ed.). Damascus: Dar al-Fikr.
- Dorloh, S., Cheumar, M., Haji-Othman, Y., Abdullah, N. (2020). Institution Zakat in Thailand: A Case Study of The Management of Zakat Funds in the Four Southern Border Provinces of Thailand. *International Conference on Contemporary Issues in Islamic Finance (e- ICCIIF 2020)*.53-61. https://www.researchgate.net/publication/344738699_Institution_Zakat_in_Thailand_A_Case_Study_of_The_Management_of_Zakat_Funds_in_the_Four_Southern_Border_Provinces_of_Thailand#fullTextFileContent.
- Fatwas of Sheikul Islam. (n.d.). Office of Sheikhul Islam. Retrieved June 5, 2023, from <https://skthai.org/th/pages/6799>.

Thailand board of investment. (2023, June 3). General Information.
<https://www.boi.go.th/index.php?page=demographic>.

The Administration of Islamic Organizations Act, Thailand Code (1997).